

وثيقة معلومات البرنامج وفقاً للنتائج  
مرحلة المفاهيم

رقم التقرير: PIDA21812

اسم المشروع	تمتية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من أجل التمويل الشامل- تمويل اضافي
المنطقة	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
القطاع	المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة 100%
الرقم التعريفي للمشروع	P153987
المتلقي	المملكة الأردنية الهاشمية
جهة تنفيذ المشروع	البنك المركزي الأردني
فئة التقييم البيئي	( ) أ ( ) ب (X) ج ( ) FI ( ) يحدد فيما بعد
تاريخ إعداد وثيقة معلومات المشروع	11 فبراير 2015
التاريخ التقديري للتصريح بالتقييم	15 فبراير 2015

أولاً: المقدمة والسياق  
الخلفية والأساس المنطقي للتمويل الإضافي

1. يمكن للنظام المالي الشامل أن يلعب دوراً محورياً في خلق فرص العمل والحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. وفي هذا السياق، يهدف القرض الإضافي المقترح إلى المساهمة في تحسين فرص المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الأردن في الحصول على التمويل. ومن خلال تحسين عمليات الوساطة المالية، يساعد المشروع على تحسين خلق فرص عمل في القطاع الخاص والمساهمة في النمو الاقتصادي الشامل ودعم جهود القضاء على الفقر.

2. تستجيب عملية التمويل الإضافي هذه إلى طلب الحكومة الأردنية المقدم بتاريخ 1 أكتوبر 2014 للحصول على دعم البنك الدولي في تطوير قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وتؤثر العلاقة بين المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وخلق فرص العمل والنمو الاقتصادي لها على استراتيجيات التنمية. وتؤكد الأبحاث أن المشروعات الصغيرة من بين العوامل المهمة التي تساهم في إجمالي العمالة وخلق فرص العمل والنمو الاقتصادي ككل. ويمكن لهذه المشروعات أن تساهم بشكل حيوي في نمو الإنتاجية، وبالتالي فهي تركز على الاقتصادات الناشئة التي تسعى إلى توسيع مجال فرص العمل، لاسيما بين النساء والشباب، فضلاً عن تقديم الخدمات للمناطق المحرومة من الناحية الجغرافية والاقتصادية بهدف الوصول إلى الغاية المتمثلة في الازدهار المشترك.

3. أثرت الانتفاضات التي حدثت في المنطقة العربية والتباطؤ المالي والاقتصادي العالمي على الأردن، حيث اتخذت شكل الصدمات الاقتصادية فضلاً عن المطالبة بتكافؤ الفرص وزيادتها والمساواة في الوصول إليها. وقد أثرت الصدمات الإقليمية والدولية الخارجية سلباً على الأداء الاقتصادي الأردني الذي لازال دون المتوقع. وانخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى متوسط 2.7% في فترة 2010-2014، على الرغم من وجود فترة من النمو السريع والمرتفع الذي وصل في متوسطه إلى 6.5% في الفترة من 2000 إلى 2009. ويعود هذا التباطؤ في الأساس إلى آثار الأزمة المالية والربيع العربي والصراع السوري وانقطاع إمدادات الغاز المصري إلى الأردن الذي زاد من تكلفة استيراد الطاقة. كما يعود أيضاً إلى حد ما إلى الوضع السياسي المتدهور في العراق (أكبر سوق تصدير للمنتجات الأردنية). وعلاوة على ذلك، أدى تدفق أكثر من 620,000 لاجئ سوري إلى تفاقم عدد من التحديات التي تواجه الاقتصاد الأردني. وبالنظر إلى أن الاقتصاد يعمل بمعدل أقل من المتوقع، لم يتم توفير فرص عمل كافية لاستيعاب أكثر من 60,000 مواطن من الشباب الذين يدخلون سوق العمل سنوياً.

4. على الرغم من جهود التضامن المالي، ساهم النمو الاقتصادي المتواضع في زيادة العجز المالي باستثناء المنح التي يُتوقع أن تصل إلى 14.7% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 بدلا من 14.1% في عام 2013. ولكن يتوقع أن يقل العجز المالي بما يشمل المنح ليصل إلى حوالي

9.6% في 2014 بدلا من 11.5% في عام 2013. وأدت الضغوط المالية إلى تفاقم الدين العام والذي يُتوقع أن يصل إلى حوالي 91% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول نهاية عام 2014. وكان الدين العام كحصة من الناتج المحلي الإجمالي في اتجاه تصاعدي على مدار السنوات السبع الماضية، ولكن إذا ما استمرت جهود التكيف المالي كجزء **من الترتيب الاحتياطي لصندوق النقد الدولي**، فإنه من المتوقع أن تؤدي نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى تراجع هذا الاتجاه التصاعدي اعتبارا من عام 2016.

5. **لا تزال معدلات البطالة المرتفعة والفقير قائمة ولا تزال معدلات البطالة مرتفعة عند 11.9% (في نهاية 2014).** وعادة ما يكون معدل البطالة بين الإناث ضعف هذا المعدل، على الأقل، بين الذكور، حيث بلغ معدل البطالة بين الإناث 20.8% في عام 2014 مقارنة بمعدل 10.1% بين الذكور. وتتفاقم مشكلة البطالة بين الشباب بشكل أكبر حيث بلغت معدلات البطالة بين الشباب 36.1% و31.8% للفئات العمرية من 15 سنة إلى 19 سنة ومن 20 سنة إلى 24 سنة على التوالي في عام 2014. واستنادا إلى التقديرات الرسمية الأخيرة، وصلت نسبة الفقر إلى 14.4% في عام 2010. وعلى الرغم من التقدم الذي تم إحرازه في التخفيف من حدة الفقر، قد يكون للظروف الاقتصادية العالمية والإقليمية المتدهورة أثرا سلبيا على الفقر في الأردن، لاسيما مع محدودية الحيز المالي المتاح للحكومة بشأن توسيع شبكات الحماية الاجتماعية.

6. **يعد تطوير المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة واحدا من أولويات الحكومة الأردنية التي تتبع من الدور الهام لتلك المشروعات في خلق فرص العمل والإدماج الاقتصادي والتخفيف من حدة الفقر.** ويساهم تشجيع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الأردن في الحد من البطالة، لاسيما بين الشباب والنساء، بالإضافة إلى المساهمة بشكل إيجابي في الاشتغال المالي من خلال الوصول إلى الفئات المهمشة في مختلف المناطق الجغرافية. وتسعى الحكومة إلى تطوير النمو الذي يقوده القطاع الخاص من خلال تمكين البيئة الداعمة للمشروعات الصغيرة المبتكرة وسريعة النمو. وتدعو هذه التطورات إلى توفير الفرص المتكافئة أمام المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتحسين بيئة الأعمال، لاسيما إمكانية الحصول على التمويل.

#### ثانيا: السياق القطاعي والمؤسسي

7. تعتبر المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة اليوم بمثابة العمود الفقري والخط الأمامي لقطاع المشروعات الحديثة في الأردن. أوضح تعداد المؤسسات الاقتصادية العامة عام 2011 أن هذه المشروعات تمثل نسبة 95% من المشروعات الأردنية، وأن عدد العاملين في 66% من هذه المشروعات يقل عن 19 موظف وأنها توفر فرص عمل لنسبة 70% من إجمالي القوة العاملة في القطاع الخاص فضلا عن أنها تحقق مخرجات تساهم بنحو 40% من الناتج المحلي الإجمالي وتمثل 45% من إجمالي الصادرات. تقع حوالي 40% من المشروعات العاملة خارج عمان.

8. تعتبر المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من أهم العوامل المساهمة في الاقتصاد الأردني وقدرته التنافسية وإمكانات التوظيف. يبلغ عدد المشروعات المسجلة في الأردن حوالي 150 ألف مشروع، تمثل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة منها أكثر من 94%. إلى جانب ذلك، توفر هذه المشروعات غالبية فرص العمل حيث تساهم في توظيف حوالي 71% من العاملين في القطاع الخاص تقسم إلى 32,7% للمشروعات الصغيرة والمتوسطة و 38,7% للمشروعات متناهية الصغر. كما يعتبر هذا القطاع من أهم مصادر الصادرات والدخل في الأردن.

9. لا ينعكس العمق المالي بشكل كامل في تحسين عملية الحصول على الخدمات المالية. فقد وصل معدل القروض إلى الودائع إلى 69% منذ مايو عام 2014، مما يعكس ممارسات الإقراض المحافظة في البنوك. وتبلغ نسبة الائتمان المقدم للقاع الخاص إلى الناتج المحلي 64%، وتم تخصيص هذه النسبة إلى حد كبير إلى الشركات الكبيرة (87%). يعتبر التمويل المصرفي من الممارسات الشائعة نسبياً

لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، حيث تمثل البنوك المصدر الرئيسي للتمويل الخارجي لهذه المشروعات. ومع ذلك، ووفقاً لإحصاءات البنك المركزي الأردني في عام 2013، تذهب نسبة 9% فقط من الإقراض المصرفي إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مقارنة بنحو 25% تخصص في الأسواق الناشئة. ولا يتوافر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة رأس المال الكافي ويأتي تمويلها في الغالب من خلال الأموال الداخلية، فضلاً عن المصادر غير الرسمية. توضح قاعدة بيانات فجوة تمويل المشروعات الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية لعام 2013 وجود تفاوتات كبيرة من حيث الحصول على القروض حسب حجم الشركات. تحصل نسبة 12% فقط من الشركات متناهية الصغر على قروض مقابل 44% من الشركات الصغيرة و70% من الشركات متوسطة الحجم.

10. قام حوالي 18 مصرف من أصل 25 بإنشاء إدارات متخصصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أو لديه القدرة على إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتعتمد العديد من البنوك بشكل رئيسي على ضمانات الإقراض بدلاً من الجدارة الائتمانية، مما جعل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات الجدارة الائتمانية لا تحصل على تمويل. تتطلب معظم القروض ضمانات تزيد قيمتها عن 23% تقريباً من قيمة القرض، وتفيد الشركات الصغيرة أنها تقدم ضمانات تزداد قيمتها عن الضمانات المقدمة من الشركات الكبيرة. وعلاوةً على ذلك، يعد تنفيذ الحقوق التعاقدية الأساسية عملية مرهقة وتستهلك الكثير من الوقت، فضلاً عن ارتفاع تكلفتها، لذلك فهي بمثابة عاملاً غير محفز يواجه إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وللتعامل مع هذا ذلك الأمر، تستخدم العديد من البنوك الأردنية أنظمة تصنيف داخلية لإقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعتمد هذه الأنظمة على التحليل المالي والنوعي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. بالإضافة إلى ذلك، حصلت أول شركة خاصة للمعلومات الائتمانية على موافقة مبدئية على الترخيص، ومن المتوقع أن تبدأ عملها في عام 2015. قد تتضمن هذه الشركة نظام شامل للمعلومات الائتمانية يتألف من المعلومات المجمعة من البنوك ومؤسسات التمويل متناهي الصغر والمؤسسات المالية غير المصرفية وتجارة التجزئة والمرافق العامة. سوف يساعد تطبيق هذا النظام على تقليل المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها مقدمي الخدمات المالية وزيادة مستوى حصول المستفيدين على التمويل.

11. تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى المحافظات تحديات أكبر، ومنها على سبيل المثال قلة عدد البنوك والهيئات الحكومية التي لها فروع ومكاتب في مختلف المحافظات، الأمر الذي يقلل من إمكانية وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات، إلى جانب الصعوبات والتكلفة الباهظة التي تواجهها هذه المشروعات في الحصول على التراخيص بسبب الإجراءات والمتطلبات التي تحددها البلديات. ووفقاً لدراسة حديثة للبنك الدولي (2011)، تشير المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى معدلات الضرائب وعدم اليقين الاقتصادي الكلي كقيود رئيسية تعاني منها.

12. على جانب الطلب، تمثل مهارات وقدرات المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة عائقاً أمام حصولها على التمويل، فغالباً ما تفتقر المشروعات إلى الشفافية وعدم توافر قوائم مالية مدققة عنها. يُنظر إلى المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على أنها مشروعات أقل استقراراً تنقصها الإدارة المؤهلة، وبالتالي فهي تمثل المزيد من المخاطر. إلى جانب ذلك، لا تمتلك هذه المشروعات ما يكفي من الضمانات، وإذا توافرت فلا تكون مسجلة، مما يجعل من الصعب القيام بعملية التنفيذ على الرهن إن لم تكن مستحيلة. وغالباً ما تتمتع المشروعات متناهية الصغر الصغيرة والمتوسطة عن التقدم بطلبات للحصول على قروض مصرفية نظراً لعدم اعتقادها في الإقراض الربوي. أشارت الشركات الصغيرة إلى أن الصعوبات التي تعترض إجراءات التراخيص والسياسات التنظيمية هي العوامل التي تعيق نموها. كذلك تعتبر عمليات التفتيش من قبل البلدية من التحديات الشائعة، ولكن لم يتم ربطها بمدفوعات غير رسمية.

13. هناك العديد من العوامل التي تقيد نمو المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. على جانب الطلب، يواجه إقراض هذه المشروعات معوقات ناتجة عن عدم ملاءمة الإطار القانوني والمؤسسي للمعاملات المضمونة والإعسار وعدم كفاية التقارير والمعلومات الائتمانية وضعف التنظيم والإشراف الرقابي على الخدمات المالية المقدمة من المؤسسات المالية غير المصرفية. يمكن أن تساعد آلية ضمان أو تقاسم المخاطر في تعويض أوجه النقص في البنية التحتية المالية إلى أن تتمكن الأردن من تحسين معلوماتها الائتمانية والمعاملات المضمونة والإعسار. انخفضت مساهمات الشركة الأردنية لضمان القروض في إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة حالياً إلى 355 ضمان في 2014. ومع ذلك، تم تحقيق تقدم ملحوظ في التعاون مع مجموعة البنك الدولي لتحسين عمليات الشركة الأردنية لضمان القروض والنظام المتبع فيها، ولكن لا تزال الشركة بحاجة إلى مزيد من الدعم لتعزيز فعاليتها.

14. بالإضافة إلى ما سبق، تشكل محدودية المنتجات الإسلامية التي تتفق مع الشريعة عائقاً آخر يواجه وصول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات المالية. غالباً ما تمتنع المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن التقدم بطلبات للحصول على قروض مصرفية لأسباب دينية تحرم الاقتراض الربوي. ولقد كان هناك طلب متزايد على المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في الأردن (54% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن تفضل المنتجات المالية الإسلامية). يقتصر تقديم هذه الفئة من الخدمات على أربعة بنوك فقط في النظام المصرفي بأكمله. تمثل الأصول المصرفية الإسلامية في الأردن نحو 15% من إجمالي أصول القطاع المصرفي، ويحظى هذا القطاع بمستوى جيد من الرسطة وتوافر السيولة نظراً لنمو الودائع بنسبة سبعة في المئة خلال عام 2013. على الرغم من ذلك، لا تمثل المصارف الإسلامية سوى 11% فقط من إجمالي التمويل المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويتم تقديم 95% من هذا التمويل في شكل صكوك التمويل بالبيع الآجل (المرابحة). الحصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية مقيد بالمبالغة في طلب الضمانات من هذه المشروعات وعدم الرغبة في تحمل المخاطر الائتمانية. ومن المتوقع أن تضيق هذه الفجوة حيث أن المشروع المقترح سوف يشجع على إدخال منتجات مالية إسلامية تعمل على تقليل المخاطر الكامنة سواء من خلال الصكوك المالية المدعومة بالأصول (مثل الإجارة؛ أي التأجير التشغيلي المتوافق مع الشريعة) أو توفير ضمانات من قبل الغير من خلال الشركة الأردنية لضمان القروض (الكفالة). ومن المتوقع أن يساهم ذلك في تسريع وتيرة النمو في هذا النشاط وتسهيل وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية.

15. تفتقر الشركات الناشئة إلى الوصول إلى التمويل وتمويل الديون. تعمل الحكومة الأردنية بنشاط وفعالية على تحفيز نظام إيكولوجي متنامي لريادة الأعمال والشركات الناشئة وشركات راس المال المخاطر في الأردن. تشمل مبادرات تنمية ريادة الأعمال المدعومة من الحكومة الأردنية ما يلي؛ المؤسسة الأردنية لتطوير المشروعات الاقتصادية، وصندوق الملك عبد الله الثاني للتنمية، ومركز الملكة رانيا لريادة الأعمال، وحاضنة الأعمال الأردنية للشركات الناشئة "iPARK" وكذلك حاضنة الأعمال Oasis500 الممولة جزئياً من الحكومة. يعتبر الأردن واحداً من أهم مراكز الشركات الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وعلى الرغم من توافر هذه المبادرات الحكومية وشركات راس المال المخاطر التابعة للقطاع الخاص وشبكات كبار المستثمرين، إلا أنه لا يزال هناك نقص في تمويل الشركات الناشئة. وتواجه الشركات الناشئة الأردنية صعوبات في الحصول على تمويل المتابعة بعد الحضانة وقروض بدء الأنشطة التجارية (ديون راس المال المخاطر)، حيث لا يتم منح هذا التمويل على نطاق واسع من خلال البنوك في الأردن. ومن أكبر التحديات التي تواجهها الشركات الناشئة في الأردن؛ نقص تمويل المتابعة بقيمة تتراوح ما بين 200 ألف دولار و 500 ألف دولار والحاجة إلى مزيد من خدمات تنمية الأعمال التي تتجاوز الإمدادات المعروضة حالياً (برنامج المعلومات من أجل التنمية "انفوديف"، 2012).

16. بالتالي سوف يساهم تعزيز متطلبات النظام الإيكولوجي من خلال وضع آليات تمويل مبتكرة بين البنوك والجهات المعنية برأس المال المخاطر في القطاع الخاص في تعزيز النظام الإيكولوجي لريادة الأعمال في الأردن. هذا وسوف يساعد تعزيز تمويل ديون المشروعات عن طريق استخدام البنوك عروض المنتجات الحالية المقدمة من الشركة الأردنية لضمان القروض (مثل برنامج ضمان القروض لرواد الأعمال) على النمو المستدام لبيئة ريادة الأعمال في الأردن.

17. تلتزم السلطات الأردنية بتنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ولذلك فقد اتخذت تدابير إصلاحية هامة من أجل تحسين البيئة التمكينية وتشجيع توسعها بهدف خلق فرص عمل. هذا وقد تم بذل جهوداً كبيرة للتصدي لمختلف التحديات التي تواجه تنمية هذه المشروعات لكونها من أهم مصادر خلق فرص عمل وتوظيف جديدة. لذا يأتي تحسين فرص حصول هذه المشروعات على التمويل وكذلك على خدمات تنمية الأعمال التجارية على قائمة أولويات جدول أعمال الحكومة. ونظراً لكثرة المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بصورة كبيرة في الاقتصاد الأردني، فمن الضروري دعم القطاع كوسيلة لتعزيز فرص العمل. وبما أن توافر التمويل الكافي والبيئة المواتية يساعدان على نمو هذه المشروعات بمعدلات أسرع، فإن دعم نموها يعد أمراً حاسماً. وعلاوةً على ذلك، تم توجيه مزيد من الاهتمام بمحافظات أخرى خارج عمان لتعزيز النمو في هذه المناطق ومعالجة أي فوارق إقليمية. ومن الجدير بالذكر أن السلطات الأردنية تحرص على تحسين مستوى معيشة الأردنيين والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي في المناطق التي كانت تعاني من التهميش من قبل.

### ثالثاً. الأهداف الإنمائية المقترحة

18. يتمثل الهدف الإنمائي الرئيسي للمشروع في المساهمة في تحسين الحصول على تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الأردن.

### رابعاً. التوصيف الأولي

19. مشروع النمو الشامل المشترك بين البنك ومؤسسة التمويل الدولية لتنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الأردن، تشغيل المشروع الأصلي، هو تمويل مالي بسيط بمكون واحد (تسهيلات انتمائية) بمبلغ 70 مليون دولار أمريكي. تم صرف القرض عن طريق البنك المركزي الأردني - الجهة المنفذة للمشروع، إلى البنوك المؤهلة التي لديها محفظة نشطة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أو التي لديها الاستعداد والقدرة على حيازتها. يتمثل الهدف الإنمائي الرئيسي للمشروع في المساهمة في تحسين حصول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الأردن على تمويل. جاءت هذه العملية في الوقت المناسب في الأردن حيث أعقبت التطورات الاقتصادية والسياسية الأخيرة في المنطقة العربية، وما نتج عنها من تباطؤ النشاط الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة والفقر. من خلال ضمان إقراض المشروعات متناهية الصغر الصغيرة والمتوسطة على نحو مستدام تجارياً، ساهمت هذه العملية في خلق فرص عمل مستدامة في القطاع الخاص للشرائح التي تعاني من نقص الخدمات في المجتمع، ولا سيما النساء والشباب، وكذلك المحافظات التي تعاني من نقص الخدمات. وقد حصل المشروع الأصلي على تصنيف مُرضي سواء من حيث تقدم التنفيذ بوجه عام أو التقدم في تحقيق الهدف الإنمائي للمشروع.

20. تم إحراز تقدم كبير في تنفيذ المشروع، ويتضح ذلك من سرعة الصرف ومؤشرات تحقيق الأهداف المتوقعة. اعتمد مجلس المديرين التنفيذيين المشروع في 5 مارس 2013؛ وتم التوقيع على اتفاقية القرض في 12 مارس 2013، وأصبحت سارية اعتباراً من 9 يونيو 2013، وتم صرف المبالغ المقررة بالكامل بحلول 21 ديسمبر 2014، أي في غضون 18 شهر، مع الاستجابة الفورية لمطالب العملاء واحتياجات تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تخلق فرص العمل. وصل إجمالي حجم إقراض هذه المشروعات في إطار التسهيلات الانتمائية للمشروع إلى 70 مليون دولار، أي بزيادة عن المبلغ المستهدف خلال السنة الأولى من تنفيذ

المشروع، 34 مليون دولار.

21. لعب المشروع دوراً محورياً في التصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه خلق فرص العمل ولا سيما بين الشباب والنساء. استفاد ما يزيد عن 6000 مشروع من المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من هذه العملية، رغم أن عدد المشروعات المستهدف كان 2000 مشروع في نهاية السنة الرابعة، أقيمت نسبة 59% من هذه المشروعات خارج عمان في المحافظات التي تعاني من نقص الخدمات. وتمثل النساء 85% من المستفيدين من المشروع، في حين يمثل الشباب 47%. بلغ إجمالي عدد الوظائف التي تم توفيرها في إطار هذه العملية، كما هو واضح في تقييم الأثر<sup>1</sup>، 2180 فرصة عمل، كان نصيب المرأة منها حوالي 62% والشباب 65%. كما وصل المشروع إلى المحافظات موفراً حوالي 55% من فرص العمل خارج عمان. بوجه عام، ساهمت هذه العملية في تحقيق الهدفين المزدوجين وهما القضاء على الفقر وتعزيز الرخاء المشترك في الأردن، ويتضح ذلك من وصول هذه الفرص إلى 63% من المستفيدين من المشروع في المناطق الريفية خارج عمان ممن يواجهون مخاطر أسوأ من الفقر بسبب محدودية فرص العمل والفرص التجارية والوصول غير الكافي إلى الخدمات المالية. تحقق ذلك في الغالب في المدن الشمالية التي تعاني من أعلى معدلات مطلقة للفقر (وهي أربد بنسبة 15 في المئة والمفرق بنسبة 19 في المئة وجرش بنسبة 20 في المئة وعجلون بنسبة 25 في المئة)، وهي أعلى معدلات مطلقة للفقر في المملكة التي تصل إلى 14,4%.

22. سوف تمول عملية التمويل الإضافي المقترحة توسيع نطاق أنشطة المشروع الأصلي التي تم تنفيذها بصورة جيدة من أجل تعزيز الأثر. لم يتم اقتراح إجراء تغييرات كبيرة على التصميم أو ترتيبات التنفيذ أو الهدف الإنمائي المقترح لتشغيل المشروع الأصلي. على الرغم من ذلك، سوف يستلزم استخدام العديد من الدروس المستفادة من أجل نشر التوعية وأدوات التمويل. على وجه التحديد، يهدف التمويل الإضافي المقترح إلى توسيع نطاق الوصول لتغطية المزيد من المحافظات والمناطق التي تعاني من نقص الخدمات وزيادة التمويل المقدم للشركات الناشئة وإشراك المزيد من الوسطاء الماليين بالإضافة إلى الاثني عشر بنكاً الحالية<sup>2</sup>، حيث أن ذلك سوف يعمل على تحسين فرص الحصول على التمويل من مؤسسات التمويل متناهي الصغر من خلال اقتراض هذه المؤسسات بشكل مباشر من البنك المركزي الأردني، مع مراعاة التحسينات الأخيرة في الإطار القانونية والتنظيمية (لوائح التمويل متناهي الصغر (رقم 5 لسنة 2015) التي وافق عليها مجلس الوزراء في 14 ديسمبر 2014، ونشرت في الجريدة الرسمية في 1 فبراير 2015<sup>3</sup>) بالإضافة إلى الموافقة على منح ترخيص مبدئي لأول مكتب انتمائي من القطاع الخاص.

23. سوف تعمل التطورات الأخيرة في النطاق التنظيمي داخل النظام المالي التي أدت إلى إخضاع مؤسسات التمويل متناهي الصغر إلى إشراف البنك المركزي الأردني على توسيع الوصول على نحو أكبر في إطار التمويل الإضافي المقترح، حيث سوف يكون بمقدور مؤسسات التمويل متناهي الصغر الحصول بشكل مباشر على مبالغ مالية من البنك المركزي الأردني ونقلها للمستفيدين النهائيين. كما أن التمويل الإضافي سوف يضمن مشاركة أوسع من مؤسسات التمويل متناهي الصغر<sup>4</sup>، التي تشكل المرأة الجانب الأكبر من قاعدة عملائها، والشركات الناشئة ورواد الأعمال. علاوةً على ذلك، سوف يعمل الإقراض المباشر من البنك المركزي الأردني لمؤسسات التمويل متناهي الصغر على خفض معدل الفائدة المفروضة على عملاء الأعمال التجارية وضمان الدعم لهذه القطاعات التي أثبتت فعالية وجدوى في خلق فرص العمل والتخفيف من حدة الفقر والتواجد في المحافظات.

<sup>1</sup> تم إعداد تقرير تقييم الأثر بعد سنة ونصف من تنفيذ المشروع، وذلك بالاستعانة بتقارير البنك الربع سنوية، والتي تضمنت النوع الاجتماعي للمتقدمين الناجحين وأعمارهم ومكان وطبيعة العمل (وما إذا كان المشروع الفرعي ممتثلاً للمعايير البيئية والاجتماعية).

<sup>2</sup> البنوك الحالية هي: بنك القاهرة عمان والبنك الأردني الكويتي وبنك لبنان والمهجر والبنك العربي والبنك الأهلي وبنك الاتحاد وكابيتال بنك والبنك التجاري الأردني وبنك الإسكان للتجارة والتمويل وبنك سوسيتيه جنرال والبنك العربي الإسلامي الدولي والبنك الإسلامي الأردني.

<sup>3</sup> هذا من شأنه أن يسمح للبنك المركزي الأردني بإقراض مؤسسات التمويل متناهي الصغر بصورة مباشرة، بعد أن أصبحت خاضعة لإشراف وتنظيم البنك المركزي الأردني.

<sup>4</sup> تتضمن مؤسسات التمويل متناهي الصغر المحتملة مؤسسة تمويلكم وصندوق المرأة وفتاس الأردن.

24. سيتم تعزيز أثر قرض التمويل الإضافي نظراً لتشكيل اللجنة التوجيهية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، التي يرأسها وزير التخطيط والتعاون الدولي. تأسست هذه اللجنة بموجب قرار وزاري صدر في 16 مارس 2014، وتهدف إلى ضمان الاستهداف الفعال للشرائح التي تعاني من نقص الخدمات، مع دعم تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في نفس الوقت. هذا من شأنه تمكين المشروعات المستقبلية من تلبية احتياجات قاعدة أوسع، وبالتالي زيادة فعالية تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المستقبل.

25. يعتبر دعم قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أمر بالغ الأهمية، ولا سيما مع استمرار إخفاقات السوق في الأردن. في إطار عملية المشروع الأصلي: تم تخصيص نسبة 48% من إجمالي عدد القروض لأغراض رأس المال العامل ونسبة 12,4% لأغراض البناء وشراء الأراضي لتوسيع الأعمال التجارية القائمة ونسبة وكانت 39,6% لأغراض شراء المعدات والآلات والسيارات.

26. سوف يكون منح القروض للشركات الجديدة، ومن ثم خلق فرص عمل جديدة، محور التركيز الرئيسي للعملية. هناك طلب كبير ومنتزاد للحصول على قروض بأسعار معقولة، ومن المتوقع أن ينمو هذا الطلب في المستقبل. تم توجيه متوسط 40% من حجم القروض المقدمة من البنوك في إطار العملية الأصلية لدعم قطاع الخدمات، في حين حصل قطاع الصناعات التحويلية على ما يقرب من 18% وحصلت الخدمات التجارية وخدمات التداول على حوالي 16%. قدمت مؤسسات التمويل متناهي الصغر حوالي 38% من حجم القروض للأنشطة التجارية وأنشطة التداول و 15% لمشروعات الملابس والمنسوجات متناهية الصغر فضلاً عن 14% للأنشطة ذات الصلة بالخدمات.

27. يتبع المشروع المقترح نهج برنامجي لتعزيز فرص الحصول على التمويل في الأردن، حيث أن هذا المشروع يشكل مكون واحد من مجموعة متكاملة من الدعم، بدءاً من الخدمات الاستشارية التي تقدمها مؤسسة التمويل الدولية وبناء قدرات مؤسسات الوساطة المالية إلى المساعدة التقنية في إطار مرفق المساعدة التقنية المشتركة من البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والصندوق الانتقالي وقرض سياسة التنمية بقيادة الممارسة العالمية للاقتصاد الكلي والإدارة المالية. تشمل الأنشطة التكميلية الدعم اللازم لتعزيز البنية التحتية المالية (مكتب الائتمان والمدفوعات النظام) والإصلاحات القانونية والتنظيمية (قانون التمويل متناهي الصغر وقانون حماية المستهلك، الخ) والإصلاحات المؤسسية (الشركة الأردنية لضمان القروض والمؤسسة الأردنية لتطوير المشروعات الاقتصادية)، وكذلك أنشطة بناء القدرات للمؤسسات من قبل الممارسات العالمية للتجارة والتنافسية.

28. وقد وضع البنك المركزي الأردني آلية التظلم التي توفر وسيلة فعالة للمجتمعات للتعبير عن المخاوف والحصول على التعويضات وتعزيز علاقة بناءة متبادلة. حدد البنك المركزي الأردني نقطة مركزية للتنسيق داخل البنك المركزي الأردني لمعالجة المخاوف المتعلقة بالمشروع. هذا وسوف يواصل البنك المركزي ما يلي (أ) إطلاع الجمهور (بما في ذلك المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والبنوك ومؤسسات التمويل متناهي الصغر) على نقاط الاتصال وكيفية التواصل معها عبر الموقع الإلكتروني وعملية تقديم الطلبات وإعلانات المشروع في الصحف و(ب) وسيكون مسئولاً عن الرد على الشكاوى كتابياً أو عن طريق الهاتف في غضون أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع من تقديم الشكوى. و(ج) إجراء متابعة دورية لفعالية آلية التظلم.

#### التمويل (بالمليون دولار أمريكي)

50,00	إجمالي تمويل البنك:	50,00	التكلفة الكلية للمشروع:
		0,00	الفجوة التمويلية:
المبلغ			مصدر التمويل - التمويل الإضافي
0,00			المقترض:
50,00			البنك الدولي للإنشاء والتعمير
50,00			الإجمالي:

## خامساً: التنفيذ

29. سوف تكون العملية المقترحة بمثابة تمويل مالي وسيط بمبلغ 50 مليون دولار. وسوف يتم توجيه قرض البنك من خلال البنك المركزي الأردني الذي سيتولى مسؤولية إطلاع مؤسسات الوساطة المالية على خصائص القرض والتفاوض على عقود القرض. سوف يقوم البنك المركزي الأردني بإقراض مؤسسات التمويل متناهي الصغر والبنوك المؤهلة الحائزة على محفظة نشطة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أو التي لديها الاستعداد والقدرة على حيازتها. بعدها، تقوم البنوك ومؤسسات التمويل متناهي الصغر بإقراض التمويل مباشرة إلى المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وسيتاح أمامها اختيار إقراض مؤسسات التمويل متناهي الصغر التي ستقوم بدورها بإقراض المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. سوف يتم الإقراض فقط في حال استيفاء البنك المحتمل معايير الأهلية المحددة والمقبولة لدى البنك الدولي والتي تم وضعها والاتفاق عليها مع السلطات الأردنية.

30. سوف تعزز العملية دور المؤسسات المالية في النمو الاقتصادي من خلال تمويل وتطوير قطاع المشروعات متناهية الصغر الصغيرة والمتوسطة في الأردن، إلى جانب توجيه مزيد من التركيز بشكل خاص على زيادة التمويل الطويل ومتوسط الأجل لأغراض الاستثمار في هذه المشروعات ورأس المال العامل. هذا وسوف تشجع التسهيلات الائتمانية على نمو وتوسع الشركات الناشئة والشركات القائمة والقيام بدور حافز للمشروعات التي امتنعت في السابق عن الوصول إلى سوق التمويل الرسمي. وبهذا سوف يكون العملاء الرئيسيون العملاء هم الذين لم يتعاملوا مع البنوك والعملاء الحاليين ممن هم بحاجة إلى فترات استحقاق أطول أو تمويل إضافي.

31. سيتم تنفيذ التسهيلات الائتمانية بالتوازي مع المساعدة في إطار مرفق المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبالتالي، ينبغي النظر إلى هذه العملية باعتبارها جزء من حزمة المساعدات المقدمة من مجموعة البنك الدولي التي تتضمن تقديم السيولة إلى المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال إحدى التسهيلات الائتمانية وبناء القدرات لتحسين البيئة التمكينية والمساعدة الفنية للمؤسسات المالية التي تقوم بإقراض هذه المشروعات ومساعدة المشروعات المقامة في المناطق النائية من البلاد. سوف تساعد هذه الحزمة من المساعدات على فتح السوق أمام إقراض المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتحسين حصول المشروعات التي توفر فرص عمل على السيولة والتمويل التي هي في أمس الحاجة إليه. يتماشى هذا التصميم مع ما تم القيام به في دول أخرى ويعتبر بمثابة حزمة مساعدات شاملة لجميع المساعدات السليمة من الناحية الفنية والمطلوبة لمعالجة هذه المسألة.

32. بصرف النظر عن السيولة التي قد تقدمها التسهيلات الائتمانية إلى البنوك ومؤسسات التمويل متناهي الصغر المشاركة، فإن هذه التسهيلات الائتمانية من شأنها تحفيز المشاركة من خلال أجل استحقاق أطول للقروض. ويمكن النظر في حوافز أخرى، ومنها تحفيز رائدات الأعمال، ولكن إذا تم تطبيق ذلك، فسيخضع لأسس تجارية وتكون مستحقة الدفع **back ended** بعد خدمة دين مرضية. مع مراعاة الالتزام بمعايير الأهلية، سيتم تقييم المقترحات المقدمة من البنوك في ضوء " القيمة الإضافية" التي تنطوي عليها هذه المقترحات في تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، على سبيل المثال طرح منتجات جديدة والوصول إلى المناطق التي تعاني من نقص الخدمات تحديداً أو المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الجديدة والاستخدام المبتكر لقتوات التوزيع، وما إلى ذلك. من المتوقع أن تسفر هذه المتطلبات عن تحسين نوعية الإقراض المقدم إلى المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وستكون بمثابة فرصة للقطاع المصرفي الأوسع لتعزيز مشاركته في إقراض هذه المشروعات وسوف تشمل نسب ومقاييس محددة.



سادسا: السياسات الوقائية التي قد تكون سارية:

لا	نعم	السياسات الوقائية التي يستهدفها المشروع
	X	التقييم البيئي (منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 4.01)
X		الموائل الطبيعية (منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 4.04)
X		الغابات (منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 4.36)
X		مكافحة الآفات (منشور سياسة العمليات 4.09)
X		الموارد الحضارية المادية (منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 4.11)
X		السكان الأصليون (منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 4.10)
X		إعادة التوطين القسرية (منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 4.12)
X		سلامة السدود (منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 4.37)
X		المشروعات على المجاري المائية الدولية (منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 7.50)
X		المشروعات المقامة في مناطق متنازع عليها (منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 7.60)

سابعاً:- جهة الاتصال

البنك الدولي

الاسم: سحر أحمد نصر

الوظيفة: مدير البرنامج

رقم الهاتف: 5772+255 /2

البريد الإلكتروني: [snasr@worldbank.org](mailto:snasr@worldbank.org)

الجهة المقترضة/ العميل/ المستلم

نقطة الاتصال: د. صالح الخرايشة

الوظيفة: الأمين العام، وزارة التخطيط والتعاون الدولي

رقم الهاتف: +96264634511

البريد الإلكتروني: [saleh.kh@mop.gov.jo](mailto:saleh.kh@mop.gov.jo)

الجهات المنفذة

نقطة الاتصال: د. ماهر حسن

الوظيفة: محافظ البنك المركزي الأردني

رقم الهاتف: +96264630301

البريد الإلكتروني: [Maher.hassan@cbj.gov.jo](mailto:Maher.hassan@cbj.gov.jo)

ثامناً: لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

The InfoShop

The World Bank

1818 H Street, NW

Washington, D.C. 20433

رقم الهاتف: (202) 458-4500

رقم الفاكس: (202) 522-1500

موقع على الانترنت: <http://www.worldbank.org/infoshop>

